A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/8/INF/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 5 سبتمبر 2011

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثامنة

جنيف، من 14 إلى 18 نوفمبر 2011

دراسة جدوى عن إنشاء قواعد بيانات وطنية للبراءات وربطها بركن البراءات الإلكتروني PATENTSCOPE® - ملخص عملي

من إعداد الأمانة

1. يتضمن مرفق هذه الوثيقة ملخصاً عملياً لدراسة الجدوى التي أعدتها الأمانة عن إنشاء قواعد بيانات وطنية للبراءات وربطها بركن البراءات PATENTSCOPE® في إطار مشروع الملكية الفكرية والملك العام. (انظر الوثيقة CDIP/4/3/REV).

2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بمضمون مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

أولا. ملخص عملي

أولا مقدمة

1. تركز الدراسة (المشار إليها فيما يلي بكلمة "الدراسة") على الجوانب التقنية للمعلومات المتعلقة بالوضع القانوني للبراءات. وتدخل هذه الجوانب في غالب الأحيان في الفئات الثلاث المتمثلة في توافر هذه البيانات وموثوقيتها وإمكانية مقارنتها.

2. وتشمل المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني للبراءات جميع البيانات المتصلة بالأحداث أو الإجراءات القانونية مثلما يحددها قانون البراءات ولائحته التنفيذية لكل نظام قانوني. وتكون عادة الهيئة التي تضطلع بتنفيذ هذه الإجراءات مكلفة أيضا بإخبار الجمهور بالأحداث القانونية المعنية، مثل منح براءة، وتكون بالتالي بمثابة المصدر المعتمد أو الأولي لمثل هذه المعلومات.

3. ويمكن التمييز عادة بين مصدرين أولين رئيسين للبيانات المتعلقة بالوضع القانوني هما: جرائد البراءات وسجلات البراءات. وكانت الجرائد وما زالت في بعض الأحيان تصدر على فترات منتظمة في صيغة ورقية، أي في شكل طبعات فردية تتضمن معلومات عن آخر الأحداث التي تغير الوضع القانوني لطلب براءة أو لبراءة ممنوحة، كتغيير في الملكية على سبيل المثال. ومن جهة أخرى، يمكن أن يتغير هذا الوضع من يوم إلى آخر. ولهذا، تكون السجلات عبارة عن وسيلة أو خدمة لتسجيل التغييرات وإتاحة المعلومات الحديثة والمعتمدة على نحو متزايد، وبشكل يومي في أفضل الأحوال.

4. وفي الواقع، غالبا ما يستعين المنتفعون بمعلومات البراءات بمصادر ثانوية للمعلومات المتعلقة بالوضع القانوني، وهي مصادر تجمع هذه البيانات من مصادر أولية وتعالجها وتجعلها قابلة للبحث. وتكمن المزايا المهمة لهذه المصادر الثانوية في توافر هذه البيانات جنبا إلى جنب مع معلومات عن أسرة البراءات مما يسمح ببحث فعال عن أوضاع عدة حقوق مترابطة متعلقة بالبراءات تكون مودعة في أنظمة قانونية مختلفة، وذلك من خلال البحث على واجهة موحدة. أما عيوب الانتفاع بهذه المصادر الثانوية فهي بالأساس التأخر في النشر ونقص بعض البيانات الواردة في المصادر الأولية.

ثانيا. تحليل دراسة الويبو الاستقصائية وقواعد البيانات الحالية

5. أجرت الويبو، لأغراض هذه الدراسة، دراسة استقصائية بشأن توافر البيانات المتعلقة بالوضع القانوني في مصادر أولية من خلال إرسال استبيان إلى الدول الأعضاء والمكاتب الإقليمية للبراءات. وقد ورد 87 ردا على هذا الاستبيان. ويمكن الاطلاع على نتائج التقييم المفصل على العنوان التالي:
.http://www.wipo.int/patentscope/en/programs/legal_status/index.html

6. وباختصار، ففي الأنظمة القانونية التي تعمل بنظام البراءات منذ مدة طويلة (حوالي 40 بلدا)، يجري غالبا النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني بصورة كافية، وتكون سجلات البراءات بالأخص عملية وقابلة للبحث في معظم الأحيان باستخدام الإنترنت كما تخضع لتحديث يومي وتُقتسم البيانات مع قواعد البيانات الثانوية.

7. وإن الوضع أقل مواءمة في العديد من الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية. فالسجلات في العديد من الأنظمة القانونية غير عملية أو عملية فقط من حيث إمكانية تقديم طلبات (خطية على سبيل المثال) إلى المكتب للحصول على معلومات وبيانات بشأن الوضع القانوني. ومن غير الممكن في أغلب الأحيان البحث في السجلات باستخدام الإنترنت. ويكون نطاق البيانات القابلة للبحث محدودا، ونادرا ما تُقتسم البيانات مع مصادر ثانوية. ويتيح ثلث السجلات تقريبا المعلومات مقابل دفع رسم.

8. وبحثت الدراسة أيضا المصادر الثانوية للمعلومات المتعلقة بالوضع القانوني مع التركيز بشكل خاص على المركز الدولي لوثائق البراءات المعترف به على نطاق واسع باعتباره المصدر الثانوي الرائد للبيانات بشأن الوضع القانوني، حيث يحصل منه العديد من الموردين الآخرين للمعلومات بشأن البراءات على بيانات الوضع القانوني أو يشترونها منه. وقد انطلق هذا المركز في سنة 1972 بمبادرة الويبو وأصبح فيما بعد تابعا للمكتب الأوروبي للبراءات. ويجمع المركز حاليا بيانات الوضع القانوني من 57 نظام قانوني. ويجري استرداد ومعالجة البيانات الواردة من قنوات مساهمة مختلفة يصل عددها إلى 10 قناة لكل بلد، وذلك من أجل توحيد البيانات واستكمالها بمعلومات المركز عن كل أسرة براءات فيما يخص كل طلب براءة. وهناك تفاوت أيضا في عدد المواد وتنوع البيانات الواردة تقارير بشأنها من كل مكتب للملكية الفكرية. وتعرف هذه المعالجة الشاقة تأخيرات في إتاحة البيانات تتراوح من يومين إلى ثلاثة أشهر حسب المصدر الأولي. وتخضع البيانات المعالجة لتحديث أسبوعي وتتاح للبحث من خلال خدمات مختلفة للمعلومات عن البراءات تابعة للمكتب الأوروبي للبراءات، كبيانات مجانية من خلال الخدمة الإلكترونية للبحث في البراءات وطلبات البراءات مثلا أو كمنتجات بيانات أولية لفائدة مكاتب الملكية الفكرية الأخرى أو موردي المعلومات من القطاع الخاص. وتعتمد موثوقية هذه البيانات إلى حد كبير على صحة البيانات الأولية المحصَّلة من المصادر الأولية واكتمالها واستمرارية نشرها.

9. ومن المصادر الثانوية الأخرى للمعلومات عن وضع البراءات قاعدة بيانات ركن البراءات (PATENTSCOPE) للويبو التي تشمل بيانات عن الأحداث القانونية الخاصة بالمرحلة الدولية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والدخول في المرحلة الوطنية. وتقدَّم هذه المعلومات الأخيرة بصفة طوعية فقط من دول أعضاء مختارة في المعاهدة المذكورة مع تفاوت في مواعيد تقديم تلك المعلومات بما أنه ما من إلزام بتقديمها إلى الويبو. وللبيانات الخاصة بتحديد الطلبات الدولية التي لم تدخل في المرحلة الوطنية/الإقليمية أهمية في تحديد التكنولوجيا المدرجة في الطلبات التي تعتبر أنها آلت إلى الملك العام.

10. ومن المصادر الثانوية المهمة الأخرى للمعلومات عن وضع البراءات لأغراض مهنية قواعد البيانات التجارية التي تحصل على الكثير من بياناتها الأولية من المركز الدولي لوثائق البراءات نظرا لقلة تكلفة جمع هذه البيانات ومعالجتها معالجة أولية. ومع هذا، يشتق أيضا هؤلاء الموردون بعض البيانات من مصادر أولية مختارة.

11. ونظرا لاتصال بيانات الوضع القانوني مبدئيا بالإجراءات والأحداث المختلفة التي يحددها كل نظام قانوني على حدة، فإن هذه البيانات تتنوع تنوعا كبيرا: فقد تكون بعض الأحداث المحتمل وقوعها في نظام قانوني ما غير مرتقبة في نظام آخر؛ وقد لا تعرَّف أصلا بعض الأحداث أو الإجراءات التي تحدث خلال عمر طلب براءة تعريفا واضحا، لكنها تكون ضرورية من أجل الرصد المؤتمت للإجراءات الداخلية. ولا شك أن التعريفات القانونية المختلفة تحد من إمكانية مقارنة هذه البيانات. وحتى أن أحداثا متشابهة يمكن أن تعرَّف تعريفا مختلفا قليلا أو أن تعتمد على ظروف مختلفة. وفي ظل هذه التقييدات، يسجل المركز المذكور كل حدث قانوني يخبره به بلد معين برمز مختلف، ويعني هذا تطبيق رمز معين يصف حدث قانوني معين فقط على بيانات ذلك البلد المتعلقة بطلبات البراءات. وهكذا، فإن بيانات المركز تضم عدة آلاف من أنواع مختلفة من بيانات الوضع القانوني. ويحبذ كثيرا التوحيد أو استخدام رموز موحدة تطبَّق من أجل وصف الأحداث بصورة عامة، لكن هذا قد يتطلب مقارنة متأنية للتعريفات الفردية وهو أمر لم يجر بعد.

ثالثا. الاستنتاجات

بالاستناد إلى تقييم دراسة الويبو الاستقصائية والمدخلات الواردة لأغراض التحضير للدراسة، تقترح أمانة الويبو الاستنتاجات التالية:

12. تحتفظ معظم الأنظمة القانونية/البلدان التي أجابت على استبيان الويبو (حوالي 80 بلدا) بسجلات لبيانات الوضع القانوني للبراءات ويتيح العديد من مكاتب الملكية الفكرية للجمهور إمكانية النفاذ إلى قواعد البيانات على الإنترنت. وفي هذا

الصدد، يبدو أن نفاذ الجمهور إلى المعلومات اللازمة لمعرفة الاختراعات التي آلت إلى الملك العام قد تحقق. ومع هذا، ما زال يتعين حل العديد من القضايا لتعزيز نفاذ الجمهور إلى بيانات الوضع القانوني.

13. وفي حوالي 50 بلدا/نظاما قانونيا (معظمها من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا)، لا تتوفر بيانات الوضع القانوني إلا بشكل محدود، بما أن العديد منها لا يمتلك بيانات الوضع القانوني في صيغة رقمية ولا سجلات وطنية شبكية (لهذا لا تتضمن المصادر الثانوية هذه البيانات). ويطرح تنوع الأحداث القانونية وطابعها المتغير مع الوقت تحديات خاصة أمام حفظ بيانات الوضع القانوني ونشرها.

14. وتتاح بيانات الوضع القانوني على نحو أفضل في بلدان/أنظمة قانونية أخرى (حوالي 40 بلدا/نظاما قانونيا) تتيح البيانات في سجلات البراءات على الخط باستخدام الإنترنت. لكن، ما زال المجال فسيحا لتحيين مضمون هذه البيانات وموثوقيتها.

15. ولا يعني توافر البيانات بالضرورة سهولة في النفاذ إليها من أجل تحديد الاختراعات المتاحة في الملك العام. وتنشأ الصعوبات بسبب ضرورة زيارة عدد من قواعد البيانات المختلفة المودعة على الخط لإجراء بحث عام، وضرورة فهم تعريفات مختلفة للأحداث في أنظمة قانونية مختلفة، وضرورة دفع رسم من أجل النفاذ إلى بيانات الوضع القانوني في بعض البلدان، واختلاف واجهات ولغات السجلات الوطنية الحالية المودعة على الخط عند إجراء بحث عام.

16. وفيما يتعلق باتباع سياسة لتقاسم البيانات ونشرها من أجل إتاحتها للجمهور، فقد اعتمدت أغلبية البلدان بالفعل سياسة بشأن مجانية النفاذ إلى بيانات الوضع القانوني للبراءات بينما لم تقم بلدان أخرى بذلك.

17. ولا تتاح المعلومات بشأن الترخيص إلا بشكل محدود في معظم البلدان.

18. وما زالت المعلومات المتاحة بشأن دخول أو عدم دخول الطلبات الدولية في المرحلة الوطنية/الإقليمية قليلة في ركن البراءات، وذلك بسبب اعتماد الجهود الرامية إلى جمع هذه البيانات على المشاركة الطوعية لمكاتب الملكية الفكرية. ومن شأن البيانات المتعلقة بعدم الدخول، إن استُخدمت وحُلّلت بشكل صحيح، أن تفيد في معرفة الاختراعات التي آلت إلى الملك العام.

19. ولا بد من تحسين موثوقية البيانات، على سبيل المثال من خلال زيادة عدد عمليات التحديث ومزامنة نشرها، ومن خلال تطبيق آليات موحدة للإخطار بتصحيح الأخطاء مما سيسمح بتسهيل تحديث المصادر الثانوية للمعلومات عن بيانات الوضع القانوني.

20. وبما أن لدى أغلبية البلدان سجلات وطنية على الخط، فمن الممكن ومن المفيد استحداث بوابة عالمية في ركن البراءات تتضمن روابط بالسجلات الوطنية للبراءات الشبكية.

21. وإن إلمام الجمهور إلماما فعالا بوجود حقوق في البراءات وأوضاعها لضروري للمساعدة في نقل التكنولوجيا، سواء من خلال التشجيع على الترخيص بالحقوق القائمة مسبقا أو من خلال تحديد الفرص التي تسمح بالانتفاع مجانا بالتكنولوجيا الواقعة في الملك العام وتطويرها في بعض الدول الأعضاء أو كافة هذه الدول. وفي ظل العولمة، سوف تستمر الأنشطة المتعلقة بتحديد الاختراعات الواقعة في الملك العام وفرص الترخيص الممكنة في الانتشار جغرافيا وستبحث عن شركاء محتملين في جميع أرجاء العالم. وإذا رأت الدول الأعضاء احتياجات أخرى إلى تحسين نفاذ الجمهور إلى المعلومات المتعلقة ببيانات الوضع القانوني في هذا السياق، فسيتطلب أي مشروع للويبو من أجل تلبية هذه الاحتياجات إلى مشاركة أغلبية عظمى من الدول الأعضاء مشاركة فعالة، وذلك بالأساس لأن كل دولة عضو يجب أن تنشئ مصادر أولية وتتقاسمها.

22. وستسعى أمانة الويبو إلى الحصول على الدعم القوي من صناع السياسات في كل دولة عضو لتعزيز نفاذ الجمهور إلى بيانات الوضع القانوني للبراءات وستستمر في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تكون فيها الموارد والقدرات جد قليلة، من أجل استحداث سجلات للبراءات على الخط وفقا لمعايير الويبو.

23. وستضع أمانة الويبو أيضا نموذجا لبوابة عالمية على موقع الويبو الشبكي، وستتضمن هذه البوابة روابط بالعناوين الإلكترونية للسجلات الوطنية الحالية للبراءات وستستمر الأمانة في تعزيز ركن البراءات من حيث مضمونه ووظائفه لتسهيل البحث عن المعلومات المتعلقة بالبراءات فيما يخص الاختراعات التي آلت إلى الملك العام.

[نهاية المرفق والوثيقة]